السياسة الدولية

اتجاهات نظرية
في تحليل السياسة الدولية

Transitional Justice

العدالة الانتقالية:
الإشكاليات النظرية والعملية لعدالة ما بعد التغيير السياسى

انحراف المسار:
- أنماط العدالة المنقوصة والانتقال الديمقراطى "الهش" — د.خالد حنفى

الاستراتيجيات الهجين:
- الأجيال المتعاقبة لمفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية — د.مروة نظير

عقابية أم تصالحية؟:
- مقاربات "المحاسبة والقصاص" لإنفاذ عدالة "الثورات" — المستشار عادل ماجد

المنظور التكاملى:
- مناهج "الإصلاح المؤسسى" فى مراحل التغيير السياسى — أمل مختار

شروط الفاعلية:
- دور لجان المصالحة فى معالجة الاستقطاب المجتمعى — د. إدريس لكريني

المعضلات الثلاث:
- لماذا تعثرت العدالة الانتقالية فى دول الربيع العربى؟ — د. عبد النور بن عنتر

لجان الحقيقة

تخليد الذكرى

العدالة التعويضية

العزل السياسى

عدالة الحد الأدنى

إصلاح الأجهزة الأمنية

عدالة المنتصر

العفو العام

المصالحة الإجرائية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اتجاهات نظرية
في تحليل السياسة الدولية

تحرير:
د. خالد حنفى على

المادة المفاهيمية:
محمد عبد الله يونس

إخراج فنى وتنفيذ:
كمال أحمد إبراهيم

تصميم الغلاف :
مصطفى علوان
أحمد كمال دياب

Transitional Justice

العدالة الانتقالية:
الإشكاليات النظرية والعملية لعدالة ما بعد التغيير السياسى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"شروط الفاعلية":
دور لجان المصالحة فى معالجة الاستقطاب المجتمعى

د. إدريس لكريني *

ينطوى إعمال تدابير العدالة الانتقالية، والسعى لطى صفحات قاتمة من الماضى، على أهمية كبرى، بالنظر إلى انعكاسات ذلك على مسار الانتقال الديمقراطى، وخلق أجواء من التواصل والثقة بين مختلف الفرقاء، بما يدعم ترسيخ احترام المؤسسات، وإقامة دولة الحق والقانون، وتجاوز أساليب الإفلات من العقاب، فلا يمكن أن يتأتى بناء المستقبل على حساب الماضى، أو السعى لتجاوز إكراهاته ومشكلاته العالقة والاستفادة منها. ذلك أن استحضار التجاوزات الخطيرة التى لحقت بحقوق الإنسان فى الماضى يسمح بإعادة بناء الذاكرة الجماعية.

وإذا كانت العدالة الجنائية تتسم بقدر من الصرامة والانضباط للنصوص القانونية فى مواجهة الجناة، بغض النظر عن طبيعة جرائمهم ومراكزهم، فإن العدالة الانتقالية التى تقترن بالتحول والرغبة فى ولوج مرحلة سياسية جديدة غالبا ما تتسم بالتعاطى مع تركة الماضى بقدر من المرونة، رغبة فى تعزيز مسارات التنمية والديمقراطية.

إن تطور مقاربات العدالة الانتقالية لا يمكن فصلها عن التحولات الكبرى التى شهدها العالم على مستوى تطور منظومة حقوق الإنسان، فهى أحد تجليات هذه التحولات. كما أن تعزيز العدالة الجنائية الدولية، وتنامى الاجتهادات الأكاديمية والفلسفية الداعمة للسبل البديلة لتدبير المنازعات والأزمات، كلها عوامل أسهمت بصورة كبيرة فى تطور تلك المقاربات. فما هى سياقات وآليات العدالة الانتقالية؟ وما أهمية لجان المصالحة ضمن آلياتها؟ علاوة على ما هى الشروط النظرية والتطبيقية التى تستطيع فيها تلك اللجان تحقيق أهدافها؟.

أولا- "العدالة الانتقالية" كمدخل للديمقراطية والمصالحة:

ترتبط العدالة الانتقالية بالتحول والانتقال السياسيين، سواء تعلق الأمر بالانتقال من الحرب إلى السلم، أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى الممارسة الديمقراطية، فهى وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشاكل فى مختلف أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التى عانتها الدولة والمجتمع، كما أنها آلية فعالة للتخلص من التراكمات السلبية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التى تسهم فى انتقال متدرج إلى الديمقراطية، بناء على أسس متينة، توفر شروط التسامح، والمصالحة، والشرعية، والتعددية، والاستقرار داخل المجتمع، بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام.

مانديلا لم يستغرق فى النظر إلى الماضى وقاد جنوب إفريقيا للمصالحة

إن للعدالة الانتقالية مظهرا إنسانيا يرتبط بإعادة المكانة إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والسعى لمنع حدوثها فى المستقبل، وآخر سياسيا، يرتبط بتعزيز التحول نحو الديمقراطية، بناء على أساس متين يدعم مشاركة الجميع.

(*) مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، المغرب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعادة ما ترتبط هذه العدالة بمرحلة حاسمة من تاريخ الحياة السياسية للدول، ذلك أنها تؤمن الانتقال من مرحلة غالبا ما تحيل إلى القمع والشمولية والاستبداد، إلى مرحلة ديمقراطية، ترسخ فيها دولة المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان. كما أنها شكل متطور من أشكال تدبير وإدارة الأزمات. وعلاوة على علاقتها المتينة بالانتقال والتحول الديمقراطيين، فلها علاقة وطيدة أيضا بتحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على التشاركية، واستحضارها للإنسان بحسبانه وسيلة وهدفا لها. كما ترتبط أيضا بمبدأ عدم الإفلات من العقاب، وبتدبير التنوع المجتمعي، وترسيخ قيم المواطنة، والتعايش داخل المجتمع. ولذلك، يرى الباحثون أن العدالة الانتقالية "تهدف، من الناحية النظرية والعملية، إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، والتعامل مع هذا الإرث من الانتهاكات بطريقة واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية، وعدالة إصلاح الضرر، والعدالة الاجتماعية، والاقتصادية، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية"(١). فيما يشير البعض إلى أن "مفهوم العدالة الانتقالية يعني الاستجابة للانتهاكات المنهجية أو الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بهدف تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام، والمصالحة، والديمقراطية"(٢).

وبعدما ظلت الأبحاث الأكاديمية المرتبطة بالعدالة الانتقالية تقتصر في البداية على جهود الباحثين والخبراء في حقل القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد اتسعت في الآونة الأخيرة دائرة الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي لتضم باحثين وأكاديميين من مختلف التخصصات في حقل العلاقات الدولية، والفلسفة، وعلم الاجتماع، والقانون الجنائي والتاريخ، الأمر الذي فتح المجال لتعدد المقاربات، وأغنى الأبحاث والدراسات في هذا المجال بإسهامات فكرية قيمة. ورغم الاجتهادات الفكرية والعلمية التي وردت في هذا الصدد، فإن الإطار النظري للعدالة الانتقالية لا يزال بحاجة إلى نقاشات، وانفتاح أكبر على ما راكمته التجارب الدولية والاجتهادات الفقهية المهمة في هذا الصدد، بما يدعم أسسه واستجابته للتحولات التي تشهدها الكثير من الأقطار الساعية إلى تجاوز إكراهات الماضي، وبناء دولة حديثة. وبرغم وجود مبادئ كونية للعدالة الانتقالية، فإن تطبيقها يخضع في كثير من الحالات لظروف وخصوصيات الدول، وطبيعة الصراعات والمشاكل القائمة فيها.

ويرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بمجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تنسجم مع أبعاده، مثل "إعادة البناء الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، وتأسيس لجان الحقيقة، وتعويض الضحايا، وإصلاح مؤسسات الدولة العامة، مثل الشرطة، وقوى الأمن والجيش، التي غالبا ما ترتبط بها الشبهات أثناء النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة"(٣).

وتظل آليات العدالة الانتقالية المعتمدة متوقفة في نجاحها على توافر مجموعة من الشروط التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- وجود إرادة سياسية حقيقية للدولة باتجاه طي صفحات الماضي(٤).
- القدرة على نسج توافقات، وتحالفات داخلية تسمح بتجاوز تداعيات الماضي، ومواجهة مقاومة الإصلاح.
- الحرص على تجاوز أساليب الانتقام والانتقائية في التعاطي مع الجناة والخصوم.
- إشراك الضحايا في آليات ومراحل العدالة الانتقالية، وبلورة توصياتها.
- الانفتاح على الإعلام، وفعاليات المجتمع المدني، والباحثين، والنخب والأحزاب السياسية، في سبيل إنجاح التجربة، وإغنائها بالمقترحات والتوصيات.
- إرساء ثقافة حقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية في أوساط المجتمع.
- الحرص على استقلالية الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية، حتى تكون قادرة على استدعاء الشهود، وكشف الحقائق، وبلورة توصيات جريئة، وموضوعية لتجاوز الاختلالات.
- القدرة على متابعة ومواكبة التوصيات المتخذة، وترجمتها ميدانيا.

وإذا كان البعض يرجع أصول العدالة الانتقالية إلى محاكمات "نورمبرج" التي لحقت مجرمي الحرب في ألمانيا النازية، عقب الحرب العالمية الثانية، فإن ملامحها برزت بصورة أكثر نضجا وتطورا خلال منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، مع انطلاق المحاكمات المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان باليونان، ومع المتابعات التي لحقت ببعض أقطاب الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية، مثلما حدث من تدابير للتخلص من الحكم العسكري في الأرجنتين، ومحاكمة جرائمه ضد الإنسانية، قبل أن يتعزز الأمر بمجموعة من التجارب على امتداد مناطق مختلفة من العالم. ومع ذلك، كان لأجواء الحرب الباردة أثر سلبي كبير على مسار تطور العدالة الانتقالية، بالنظر إلى حالة الاستقطاب الحاد التي خلفتها، وما تمخض عنها من تهميش لكثير من الأولويات والقضايا الدولية الحيوية في أبعادها السياسية، والإنسانية، والاجتماعية. ولذلك، انتعشت تجارب العدالة الانتقالية بصورة ملحوظة في عدد من دول العالم، عقب سقوط جدار برلين، ورحيل الاتحاد السوفيتي، وما تبعه من تحولات سياسية وحقوقية عمت الكثير من الأقطار في مختلف مناطق العالم.

فخلال العقود الأخيرة، تزايد لجوء كثير من الدول، التي ترسخت لديها الاقتناعات بإرساء أسس بناءة للانتقال الديمقراطي، إلى نهج مداخل وسبل مختلفة، تندرج ضمن العدالة الانتقالية تسمح بالحسم مع تركات الماضي، وتفتح آفاقا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب، وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات أسهمت في تطوير هذه الآلية، وعزز من فرص اللجوء إليها من قبل عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح. وفي هذا السياق، برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم، ونذكر من بينها:

- أمريكا اللاتينية: تأسست الهيئة الوطنية حول اختفاءات الأشخاص في الأرجنتين (سنة ١٩٨٣)، والهيئة الوطنية حول الحقيقة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمصالحة بشيلى (١٩٩٠)، ولجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف فى جواتيمالا (١٩٩٤)، وهيئة الحقيقة والمصالحة فى بيرو (٢٠٠١).

- إفريقيا: تأسست مفوضية جنوب إفريقيا للحقيقة والمصالحة فى جنوب إفريقيا (١٩٩٤)، وهيئة الحقيقة والمصالحة فى سيراليون (٢٠٠٠)، وهيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب (٢٠٠٤).

- أوروبا الشرقية: التجربة البولونية (١٩٩٧)، وهيئة الحقيقة والمصالحة فى صربيا (٢٠٠٤).

- آسيا: هيئة التلقى والحقيقة والمصالحة فى تيمور الشرقية (٢٠٠٢).

إن لجوء هذه الدول وغيرها إلى أسلوب العدالة الانتقالية يجد أساسه فى مجموعة من الحسابات والاقتناعات. ذلك أن هذا الأسلوب يسمح بتعزيز أسس الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المحاسبة والمساءلة، وعدم الإفلات من العقاب، والاستفادة من أخطاء الماضى لبناء مستقبل واعد ومحصن ضد هذه الانتهاكات. ويعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة مهمة على طريق دعم السلم والأمن الدوليين، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ومنع الإفلات من العقاب، جراء ارتكاب جرائم خطيرة ضد الإنسانية(٥)، خاصة أن من شأن تطور العدالة الجنائية الدولية وتفعيلها دفع الدول إلى تبنى إصلاحات سياسية وقانونية لبناء دولة المؤسسات، وفرض احترام حقوق الإنسان، والحيلولة دون إفلات الجناة من العقاب تحت ظروف مختلفة.

تخليد الذكرى Memory Immortalization:

يعد تخليد الذكرى إحدى أهم آليات العدالة الانتقالية، إذ يتمحور حول انتقاء واقعة أو حدث، وحسبانها مناسبة قومية، أو تشييد نصب تذكارى بصورة رسمية، أو بناء جدارية من جانب المجتمع لتذكر ضحايا الانتهاكات، وتاريخ الصراع الدامى حرصا على عدم تكراره، ولتكريم ذكرى الضحايا. وقد تشمل هذه المبادرات النصب التذكارية، والمواقع التذكارية، والمتاحف، والأيام، والاحتفالات التكريمية، كما يمكن أن تشمل إعادة تسمية المرافق العامة، والشوارع، والأماكن بأسماء الضحايا.

ويرتبط تخليد الذكرى بالصراع حول التحكم فى الذاكرة الجماعية بين شاغلى السلطة السياسية والمسئولين عن الانتهاكات من جانب، والضحايا، وناشطى حقوق الإنسان من جانب آخر. ومن ثم، يصبح خلق الرواية الرسمية للأحداث أحد محاور العدالة الانتقالية بالتوازى مع التصدى لمحاولات محو الماضى بما يحمله من انتهاكات وصراعات دامية من أذهان النشء عبر التنشئة السياسية الرسمية، ومن ثم، يصبح ترسيخ ذكرى الضحايا والصراع، حتى بعد نشر تقرير لجان الحقيقة، أو محاكمة مرتكبى الانتهاكات، إحدى أهم آليات تشكيل الذاكرة المجتمعية، خاصة لدى الأجيال الصاعدة، وفى هذا الصدد، ينبع الحرص على تبنى مبادرات تخليد الذكرى من الأسباب التالية:

١- إحياء ذكرى الضحايا: حيث تتضمن مبادرات تخليد الذكرى لاستحضار الضحايا فى الضمير العام للمجتمع، والحيلولة دون نسيانهم، أو التغافل عن مسئولية مرتكبى الانتهاكات بحقهم، خاصة إذا ما ارتبط الأمر بأعمال تطهير عرقى، وقتل جماعى، وجرائم ضد الإنسانية لا تسقط مسئوليتها بالتقادم.

٢- الارتقاء بالوعى المجتمعى: إذ تستهدف أعمال تخليد الذكرى نشر الوعى المجتمعى حول بشاعة الصراع الأهلى، والغبن الواقع على الضحايا، ومسئولية المجتمع فى ضمان عدم تكرار هذه الأحداث، والتصدى لبؤر التوتر المجتمعى قبل تفاقمها، وتحفيز النقاش والحوار المجتمعى حول الماضى، واستدامة السلم والتعايش، ناهيك عن التصدى لأى بادرة من شاغلى السلطة للعودة لنهج الانتهاكات السابقة.

٣- تعديل الروايات التاريخية: يمثل تخليد الذكرى أحد أنماط جبر الضرر المعنوى للضحايا، من خلال إعادة كتابة الرواية التاريخية الرسمية بصورة تحفظ لهم مكانتهم فى الوعى العام، وتمنع تزييف الوعى من جانب مرتكبى الانتهاكات.

٤- تحفيز التغيير: تؤدى مظاهر تخليد الذكرى دورا حضاريا مهما فى دعم التغيير القيمى، وإشاعة ثقافة السلام، والتعايش بالتوازى مع الإجراءات القانونية المعقدة من قبيل إجراء المحاكمات، وتأسيس لجان الحقيقة. إذ تحدث النصب التذكارية صدا إيجابيا لدى المواطنين أكثر من التقارير المعقدة عن انتهاكات حقوق الإنسان التى تتجاهل الأبعاد الشعورية، والقيمية العميقة للأحداث، بما يدفع نحو تجنب التعصب والعنصرية، واحترام الاختلاف.

وتشمل أعمال تخليد الذكرى أشكالا عديدة، مثل متحف تيريزين التذكارى فى جمهورية التشيك، أو متحف المقاطعة ٦ فى جنوب إفريقيا لتخليد ذكرى ضحايا الفصل العنصرى، وتحويل مراكز تعذيب سابقة إلى ساحات للتذكر، مثل موقع تيول سليتج فى كمبوديا. يضاف إلى ذلك الجدران التذكارية، مثل جدار مايا لينز التذكارى عن حرب فيتنام فى واشنطن. وقد يتم تأسيس هذه المناطق بمبادرة من المجتمع المدنى مثل النصب التذكارى الخاص بالمعتقلين السياسيين فى مقبرة سانتياجو العامة فى تشيلى، وإقامة أكثر من موقع تذكارى فى دول الاتحاد السوفيتى السابق من جانب منظمات حقوق الإنسان لتخليد ذكرى القمع السياسى للمعارضين فى تلك الدول.

المصادر:

1- Mik.D.Volkan, "What Some Monuments tell us about:Mourning and Forgiveness", in, Elazar Barkan, Alexander Karn(eds.), "Taking Wrongs Seriously: Apologies and Reconciliation", (New York: Stanford University Press, 2006), pp. 115-121.

2- Elizabeth A. Cole, "Transitional Justice and the Reform of History Education.", (International Journal of Transitional Justice: Vol. 1, no. 1 2007), pp. 115-137.

ثانيا- أهداف المصالحة فى المراحل الانتقالية:

تتنوع أشكال العدالة الانتقالية بحسب الخلفيات التى تحددها، والأهداف المتوخاة منها أيضا، وعادة ما تتم فى آلياتها عبر إحداث لجان لتقصى الحقائق بصدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكشفها بتفصيل أمام الرأى العام، أو من خلال المقاربة القضائية، ومحاكمة الجناة أمام القضاء المحلى أو الدولى، أو عبر تقديم تعويضات مادية ومعنوية (تقديم اعتذار رسمى للضحايا، وحفظ الذاكرة، ..)، وجبر الضرر للضحايا عما لحق بهم من مآس ومعاناة، أو بإعمال إصلاحات للمؤسسات الأمنية والقضائية، أو بالسعى لتحقيق مصالحة بين مختلف الفرقاء السياسيين، علاوة على وسيلة أخرى ترتبط بإقامة النصب والمتاحف لحفظ الذاكرة، بالإضافة إلى منع المتورطين فى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولى مناصب حكومية، أو ذات طابع سلطوى داخل مؤسسات الدولة.

ينطوى التعاطى مع هذه الآليات بصورة تكاملية وشمولية، على قدر كبير من الأهمية من حيث تعزيز أسس العدالة الانتقالية،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتحقيقها للأهداف المطلوبة. غير أن لجان المصالحة تشكل بمثابة العمود الفقرى للعدالة الانتقالية، إذ إن تأسيسها غالبا ما يأتى فى مرحلة مفصلية من تطور الحياة السياسية، ووجود قدر من التوافق بين مختلف الفرقاء السياسيين باتجاه طى صفحات الماضى.

إن الانتقال السلس نحو الديمقراطية، وإقامة دولة عصرية تسمح بتحقيق السلم والتعايش بين مختلف الأطراف داخل المجتمع، وتجاوز مظاهر الانتقام والإقصاء والعداء، لا يمكن أن يتم إلا عبر إعمال مصالحة وطنية تدعم هذا الانتقال. ذلك أن تراكمات الماضى السلبية غالبا ما تحول دون تحقق الاستقرار والتحول نحو الديمقراطية. وتقدم جنوب إفريقيا تجربة مهمة فى هذا الصدد نجحت من خلالها فى تحقيق وحدة وطنية داخل مجتمع مزقته الصراعات، وسياسات التمييز العنصرى. وتعكس المصالحة فى مضمونها السعى للبحث عن المشترك داخل مجتمعات سمتها التنوع والاختلاف، وتجاوز الدخول فى السجالات والصراعات بمنطق الغلبة، بالنظر لتكلفتها الخطيرة على الدولة والمجتمع، فهى غالبا ما تسهم فى إعادة المكانة المعنوية والمادية للضحايا، وتدعم اندماجهم داخل المجتمع، وتساعد على تدبير الصراعات والأزمات، وعلى ترسيخ الاستقرار والأمن بأقل جهد وإمكانيات ووقت.

ويشير أحد الباحثين(٦) إلى أن المصالحة هى "العملية المنهجية التى تتبناها دولة ما لتحقيق حالة التوافق بين المتخاصمين، والسعى للوصول للمصلحة المشتركة بينهم. بمعنى آخر، هى عملية التوسط بين المتخاصمين لحل المشاكل والاختلاف عن طريق التراضى والمسالمة، تجنبا لحدوث الصراع والبغضاء والتشاحن بينهم".

ويمكن التمييز بين المصالحة الفردية التى تنصب على تقديم الاعتذار والتعويض لبعض الضحايا بصفتهم الشخصية، والإسهام فى إدماجهم داخل المجتمع، من جهة، والمصالحة الوطنية(٧) التى تحيل إلى الشمولية فى التعاطى مع تراكمات الماضى من حيث الاعتراف بالانتهاكات، والسعى لتجاوزها عبر جبر الضرر الفردى والجماعى، والعمل على تحصين الأجيال الصاعدة ضد هذه الانتهاكات، عبر دعم المنظومة القانونية، وترسيخ استقلالية القضاء، ودعم حقوق الإنسان، من جهة أخرى. ومع ذلك، يبدو أن هناك قدرا من الالتباس يعترى مفهوم المصالحة، وما إذا كان يعنى الصفح والعفو، أو المحاسبة، حيث تتباين الرؤى فى هذا الإطار بين من يؤكد ضرورة تجاوز الإفلات من العقاب، وكشف الحقائق تجاه المسئولين عن جرائم الماضى فى علاقتها بانتهاكات حقوق الإنسان، فيما نجد توجها آخرا، وإن كان يستحضر أهمية المحاسبة، وكشف الحقائق، فهو يؤكد أهمية إقرار العفو فى مواجهة الخصوم كسبيل لتجاوز الاحتقان، أو أى مظهر من مظاهر الانتقام، خاصة أن عددا من المسئولين عن الانتهاكات والجرائم يشتغلون فى مسئوليات حكومية قد تسمح لهم بعرقلة أى إصلاح.

أنماط المصالحة الوطنية:

تعنى المصالحة الوطنية (National Reconciliation) إعادة تأسيس التوافق الوطنى بين الأطراف السياسية والمجتمعية، ارتكازا على قاعدة قيمية تشمل التسامح، ورد الحقوق، والتعويض، وإزالة آثار الماضى من خلال آليات، وإجراءات تحظى بإجماع عام من مختلف الأطراف. وفى هذا الصدد، لا يمكن للمصالحة الوطنية أن تؤتى ثمارها دون استكمال أركان العدالة الانتقالية، خاصة التحقيق والمحاسبة، ومقاضاة المتورطين فى الانتهاكات، وإصلاح المؤسسات، ثم تأتى المصالحة الوطنية لتضمن عدم تكرار الصراعات الداخلية، ورأب الصدع بين مختلف الأطراف. وتتمثل أهم أنماط المصالحة الوطنية فيما يلى:

١- المصالحة الشاملة: وتتسم بتعدد مسارات وقضايا المصالحة، وعادة ما يتم التوصل إليها عبر حوار وطنى جامع، ومفاوضات تشمل مختلف الأطراف، وتحسم قضايا العدالة الانتقالية، والمحاسبة، والتعويض، وقد تتضمن أيضا إجراءات انتقال السلطة على غرار عملية المصالحة الوطنية فى جنوب إفريقيا التى تضمنت استكمال كافة أركان العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية التى أعقبت الانتقال الديمقراطى فى بعض دول أمريكا اللاتينية، مثل تشيلى عقب سقوط نظام بينوشيه القمعى فى مارس ١٩٩٠.

٢- المصالحة الإجرائية: وتتضمن تحديد إجراءات تسوية القضايا القانونية الخلافية، خاصة ما يتعلق بالعفو عن مرتكبى بعض الجرائم، مثل إقرار جنوب إفريقيا آلية خاصة تقوم على إقرار المسئول، بما ارتكبه من انتهاكات وتجاوزات أمام هيئة الحقيقة كشرط للحصول على العفو، بلوغا للمصالحة الوطنية، وهى آلية مطروحة فى اليمن، فى خضم الجدل المحتدم حول العدالة الانتقالية، عقب الثورة.

٣- المصالحة التعويضية: ويتم تأسيسها على منح تعويضات مادية ومعنوية لضحايا الانتهاكات مقابل قبولهم بالعفو عن مرتكبى الانتهاكات، وتجاوز مرحلة الصراع إلى التوافق الوطنى، حيث تضمنت عملية العدالة الانتقالية فى المغرب تقديم تعويضات مالية لأكثر من ٢٠ ألفا من المتضررين من الانتهاكات مقابل قبولهم بإجراءات هيئة الإنصاف والمصالحة كإطار للعدالة الانتقالية.

٤- العفو العام: قد تتحكم السلطة فى مسار المصالحة الوطنية بطرح عفو عام عن المدانين فى الانتهاكات وأعمال العنف مقابل قبولهم بشرعية السلطة، ونزع السلاح، مع الإحجام عن التحقيق فى ملابسات الصراع، ونسبة المسئولية الجنائية لمرتكبى الجرائم. ويعد المثال الجزائرى الأوضح فى هذا الصدد، حيث طرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قانون الوئام المدنى فى ١٩٩٩ لاستمالة قيادات جبهة الإنقاذ للتخلى عن العنف، ثم تم تتويج هذه الجهود بإصدار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية فى ٢٠٠٥، بموافقة ٩٨٪ من الجزائريين فى استفتاء عام ينص على عفو عام عن المتورطين فى أحداث العشرية السوداء بين عام ١٩٩٢ و٢٠٠٢، ووقف الملاحقات القضائية مقابل تسليم قيادات جبهة الإنقاذ أنفسهم للسلطات، ونزع السلاح.

وتواجه المصالحة الوطنية عقبات متعددة، أهمها التناقضات الأيديولوجية، واختلاف التوجهات بشأن استحقاقات وإجراءات المصالحة، ومدى التنازلات المقبولة من مختلف الأطراف، ومحاولات الاستبعاد والإقصاء لبعض الأطراف المركزية، وجسامة الانتهاكات والجرائم المنسوبة للسلطة، بحيث لا يمكن تجاوزها، وضعف استقلال الأجهزة القضائية، فضلا عن غياب ثقافة التوافق، وحلول الوسط.

المصادر:

١- عادل ماجد، منظومة شاملة: "العدالة الانتقالية" والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، (السياسة الدولية، العدد ١٩٢، أبريل ٢٠١٣).

٢- محمد عز، "العدالة الانتقالية: اليات تحقيق المصالحة الوطنية بعد الثورات العربية"، موقع المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، ١٩ يوليو ٢٠١٢.
http://rcssmideast.org.html

٣- عادل ماجد، "المصالحة الوطنية: مصطلح سيئ السمعة!"، (صحيفة الأهرام، ١٦ سبتمبر ٢٠١٣).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا- أسس ومعايير لجان المصالحة الوطنية:

إن لجان المصالحة هى هيئات مستقلة ومعترف بها من قبل الدولة، وتشتغل عادة لفترة زمنية محددة، وتتشكل من هيئات غير قضائية. وعادة ما يرتبط تأسيسها بمرحلة انتقالية تشهدها الدولة، وتنصب مهامها على فحص ومقاربة ملفات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان حدثت فى الماضى، بسبل مختلفة تتراوح بين تعويض، وتأهيل الضحايا، وكشف حقيقة الأحداث، وأسماء الجناة، وتعريضهم للمساءلة والمحاكمة. وعادة ما تنهى لجان المصالحة عملها بتقرير ختامى يتضمن عددا من الخلاصات والتوصيات الكفيلة بإسماع أصوات الضحايا، وبتجاوز ومنع ارتكاب هذه الممارسات فى المستقبل، وبتحقيق مصالحة وطنية كفيلة بتحقيق تحول بناء نحو الديمقراطية.

ويشير البعض إلى أن "تعبير "المصالحة الوطنية" يعود إلى الزعيم الفرنسى التاريخى "شارل ديجول"، وارتبط بشكل اساسى بضرورة تحمل مسئولية محو ديون وجرائم الماضى التى وقعت تحت الاحتلال، أو إبان حرب الجزائر"(٨).

وتستند لجان المصالحة فى مرجعيتها إلى مصادر وأسس متنوعة، حددها أحد الباحثين(٩) فى:

- "القانون الدولى لحقوق الإنسان، والقانون الدولى الإنسانى.
- أحكام وقرارات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان.
- الاجتهادات الفقهية لمختلف المقررين والخبراء فى مجال حقوق الإنسان.
- خلاصات ونتائج أعمال لجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم.
- المقتضيات القانونية الوطنية غير المتعارضة مع القانون الدولى لحقوق الإنسان، والقانون الدولى الإنسانى.
- قيم ومبادئ الثقافة الديمقراطية بما هى ثقافة إنسانية.
- القيم ومبادئ حقوق الإنسان المتأصلة فى المعتقدات الدينية، والثقافة الوطنية، والثقافات المحلية.
- الأفكار والآراء والاجتهادات الوطنية المبلورة بين مختلف الفرقاء من ضحايا، وحقوقيين، وسياسيين حول قضايا السلم، والعدالة، والانتقال إلى الديمقراطية".

وتهدف لجان المصالحة إلى تصحيح التاريخ، وتجاوز المعطيات الرسمية المغلوطة، وترسيخ التواصل بين مختلف الفرقاء والنخب داخل المجتمع، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، عبر سن التشريعات، والتصديق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، إضافة إلى ترسيخ الحوكمة الأمنية من خلال إصلاح منظومة السجون، والقانون الجنائى. فالمصالحة تنطوى على تكلفة أقل مقارنة مع المحاسبة والمحاكمات الجنائية فى اعتقاد مؤيديها، ذلك أن المساءلة تطرح إشكاليات بصدد القانون الواجب التطبيق، وما إذا كان الراهن منه، أو الذى حدث خلاله الجرائم(١٠). بيد أن الجهود التى تباشرها لجان المصالحة تظل متوقفة فى نجاحها على توافر مجموعة من العوامل والشروط التى يمكن إجمالها فيما يلى:

- وجود إرادة سياسية حقيقية، وتوافق داخلى يدعمان تحقيق المصالحة.
- اختيار الظرفية المناسبة لإعمال هذه المصالحة، وتحديد الجهات والأطراف المعنية بها.
- توفير الإمكانيات التقنية والمادية والبشرية والاستقلالية اللازمة لعمل هذه اللجان، حتى تتمكن من ممارسة مهامها، دون تدخل أو تشويش من أى جهة من الجهات.
- استحضار التجارب الدولية الرائدة فى هذا الشأن.
- إيقاف كل مظاهر العنف السياسى، وتجاوز عناصر الخلاف، والصراع، والتخوين، والتركيز المشترك، والمصالح العليا للوطن.
- انخراط الأحزاب السياسية، وفعاليات المجتمع المدنى والإعلام، ومختلف النخب فى تعبئة المواطن وتنويره بأهمية المصالحة.
- تحديد المشاكل التى سببت الصراع والخلاف، ووضع خطة استراتيجية واضحة المعالم، تتوخى تحقيق مصالحة وطنية شاملة عبر تدابير متدرجة ومحددة زمنيا.

لقد أسهمت تجارب المصالحة التى مرت بها الكثير من البلدان فى أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وأوروبا الشرقية، وآسيا فى إغناء وإثراء السياق النظرى للعدالة الانتقالية فى العالم، حيث طبع التميز جل هذه التجارب التى جاءت فى سياقات تاريخية، وسياسية، واجتماعية متميزة.

ففى المغرب، أسهمت تجربة "الإنصاف والمصالحة" التى تأسست فى عام ٢٠٠٤ فى دعم الإصلاحات السياسية والدستورية التى اتخذت منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، رغم الصعوبات التى رافقت عملها. فقد كانت هناك مجموعة من الخطوط الحمر التى واجهت تجربة هيئة المصالحة والإنصاف التى تمت فى نفس النسق السياسى والدستورى، من قبيل عدم كفاية المدة المحددة لفحص الملفات، وعدم تعاون بعض المصالح الأمنية والحكومية مع لجان التقصى بصدد تقديم المعلومات والمعطيات، وعدم إثارة المسئوليات الجنائية للمتورطين فى الجرائم، وبقاء أكثر من ٣٠ ألف ملف بدون فحص لطرحها خارج الوقت المحدد، وعدم تقديم الدولة لاعتذار رسمى للضحايا، والتأخر فى تفعيل ودسترة توصيات الهيئة المقدمة للملك(١١).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتنطوى آليات المصالحة على أهمية كبرى فى دول الحراك (الثورات العربية)، بالنظر إلى دورها المفترض فى تأمين الانتقال، وتحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الحراك، وإعادة المكانة لضحايا المرحلة السابقة، وتجاوز اختلالات الماضى بكل تجلياتها السياسية، والحقوقية، والاجتماعية، والاقتصادية. ويشير أحد الباحثين إلى أنه " لو أريد فعلا تقديم جميع المرتكبين وذيولهم إلى القضاء فى تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبلدان التى ستشهد تغييرات، لاندلعت فوضى عارمة، ربما أكبر بكثير مما نشهده اليوم، فى ظل إرهاصات وتخندقات قد تؤدى إلى احترابات لا تحمد عقباها"(١٢).

وتشترك معظم الدول العربية فى كونها مرت على امتداد فترات من تاريخها بأزمات سياسية واجتماعية انتهكت فيها حقوق الإنسان بأبشع الصور (اختطافات، واغتيالات، واستعمال أساليب مختلفة من التعذيب ..)، بما أثر بالسلب فى استقرارها، وفى مسارها السياسى والتنموى، وأفرز صراعات اتخذت طابع العنف فى كثير من الأحيان، وعقد من عملية الانتقال نحو الديمقراطية. فيما ظلت المؤسسات القضائية داخل عدد من هذه الأقطار عاجزة عن بلورة عدالة فعالة، فى مجتمعات تنخرها الانقسامات والصراعات، على اختلاف أنواعها وخلفياتها، وهو ما أدى إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بداخل عدد من هذه الدول.

وتظل التحولات فى المنطقة العربية مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة، وتوجيه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع داخليا وخارجيا، على طريق بناء أسس تقطع مع الاستبداد والفساد، وخرق حقوق الإنسان. ومن هنا، فإن طى صفحات الماضى، ومصارحة الذات، من خلال آلية العدالة الانتقالية فى جانبها المرتبط بالمصالحة، يعد مدخلا فعالا لوضع حد لمختلف النزاعات الداخلية، وبناء أسس متينة تدعم دولة الحق والقانون. وتزداد أهمية العدالة الانتقالية فى الأقطار العربية فى هذه المرحلة الحاسمة، خاصة بالنظر لأهميتها فى تعبيد الطريق نحو الديمقراطية، بعيدا عن ثقافة الثأر والانتقام، ولقدرتها على تحصين المجتمعات من تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتجارب القاسية للاستبداد(١٣).

إن ما تشهده دول الحراك العربى (الثورات) من تحولات يبرز حجم المشكلات الخطيرة التى تراكمت على امتداد سنوات عدة، نتيجة للاستبداد، والفساد، وغياب الحريات، وهشاشة مؤسسة القضاء، وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعى فى أبعاده العرقية، والإثنية، والدينية بشكل ديمقراطى، وهى عوامل تجعل من أى مبادرات إصلاحية – فى غياب مصالحة وطنية شاملة تستمد مقوماتها من أسس العدالة الانتقالية كما هو متعارف عليها عالميا – أمرا نسبيا وهشا، بل وتجعل هذه الأقطار عرضة لتكرار الاستبداد، ولمزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية، ويجعل الباب مفتوحا أمام سيادة ثقافة الانتقام، وانتهاك حقوق الإنسان بمختلف المظاهر والأشكال.

الهوامش:

١- محمد محمد عبدالرازق، قانون حماية الثورة: قراءة من منظور العدالة الانتقالية، جريدة المصرى اليوم، ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/node/1976341

٢- مروة نظير، العدالة الانتقالية، قراءة مفاهيمية ومعرفية، الموقع الإلكترونى للشبكة العربية العالمية الرابط:
http://www.globalarabnetwork.com/studies/3979-2011-05-10-18-40-44

٣- رضوان زيادة، ومعتز الفجيرى، العدالة الانتقالية .. مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، جريدة الحياة، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧.

٤- نذكر فى هذا السياق الإرادة السياسية التى عبر عنها كل من زعيم الأقلية البيضاء "دو كليرك"، والزعيم "نيلسون مانديلا" فى بداية التسعينيات من القرن المنصرم، والتوافق الذى تحقق بصدد تحقيق المصالحة، وتعزيز مسار الانتقال الديمقراطى، وهو ما سمح برفع العقوبات الدولية التى فرضت على نظام التمييز العنصرى.

٥- إدريس لكرينى، المحكمة الجنائية الدولية .. الرهان والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ١٧٦، أبريل ٢٠٠٩، ص٥٣.

٦- محمد عبدالرحمن بالروين .. مشروع للتصالح والمصالحة الوطنية .. تعالوا نتصالح لخدمة الوطن، الموقع الإلكترونى: ليبيا المستقبل، ٩ أكتوبر ٢٠١١، على الرابط:
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/14044

٧- وهذه هى المصالحة التى نحن بصدد مقاربتها فى هذه الدراسة.

٨- مروة نظير، العدالة الانتقالية، قراءة مفاهيمية ومعرفية، المرجع السابق

٩- أحمد شوقى بنيوب، الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر .. التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومؤسسة "فريديريش إيبيرت"، مطبعة البيضاوى، المغرب، الطبعة الأولى ٢٠٠٨، ص٢٢.

١٠- يشار إلى أن عددا من الأقطار التى اعتمدت العدالة الانتقالية، كجنوب إفريقيا، اختارت نهج المصالحة بدل المحاسبة، مع كشف الحقائق أمام الرأى العام.

١١- لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد، راجع إدريس لكرينى، المغرب وتجربة المصالحة والإنصاف، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٢٤، أكتوبر ٢٠٠٦.

١٢- عبدالحسين شعبان، عن العدالة الانتقالية، الموقع الإلكترونى للعربية نت، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٣:
http://www.alarabiya.net/ar/politics/22/05/2013/عن-العدالة-الانتقالية.html

١٣- إدريس لكرينى: مطلب العدالة الانتقالية، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٣ ديسمبر ٢٠١٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner